

## الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003 - 2016

أحمد حسين لطيف\*\*

أ.د. هجير عدنان زكي امين\*

### المستخلص:

شهد الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ظروفًا صعبة تمثلت بالحصار الاقتصادي والحرب العراقية الايرانية وارتفاع معدلات التضخم والتي ادت الى تدهور سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي. اما بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي على استقلاله في رسم وتنفيذ سياسته النقدية وفق قانون 56 لسنة 2004، فقد حققت السلطة النقدية انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم ويعزى هذا الانجاز الى جهود هذه السلطة في توظيف جزء من الاحتياطيات الدولية لرفع قيمة الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية (الدولار) وشراء الدينار في السوق الصرف الاجنبي. لكن تحريك سعر صرف الدينار المعلن (الرسمي) من قبل البنك المركزي وبصورة مستمرة باتجاه الاعلى ازاء الدولار يؤدي الى تقويم الدينار باعلى من قيمته الحقيقية وتقويم الدولار باقل من قيمته، مما ينجم عن ذلك فائض في الطلب على الدولار ويتبعه انخفاض مستمر في سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي، وبالتالي يؤدي الى ضعف استجابة الاخير لاجراءات تدخل السلطة النقدية في السوق الاجنبي، مما قد يترتب عليه اتساع الفجوة بين السعرين.

### Abstract :

The Iraqi economy, witnessed difficult conditions during the eighties and nineties of the last century as a result of successive wars, severe economic embargo and high inflation rates, which led to sharp deterioration of the value of the Iraqi dinar in terms of other currencies, namely the dollar. After 2003, the Central Bank obtained independence after the implementation of Law 56 of 2004, and the monetary authority seized the opportunity to achieve significant decrease in inflation rates. This achievement came as a result of the efforts pursued by the monetary authorities to employ part of the international reserves in order to strengthen the value of the Iraqi dinar against the US dollar through the mechanism of selling foreign currency (dollar) and buying the dinar in the foreign exchange market. However, maintaining such a policy of high (official) exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar could lead to the risk of having an overvalued dinar in terms of dollars, resulting excessive demand for the dollar and consequently, a continuous decline in the value of the Iraqi dinar, and weak response of the latter to the intervention measures taken by the monetary authority in the foreign exchange market. This may result in widening the gap between the two prices.

### المقدمة:

يعد سعر الصرف احد الادوات التي تستعمل في توجيه السياسات الاقتصادية للبلد سواء كانت النقدية منها او المالية، وبما ان العراق من البلدان النفطية فقد لجأ الى ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي للمحافظة على استقرار سعر الصرف امام اهم عملة في عوائد صادراته ومدفوعات استيراداته. فقد شهد الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ظروفًا صعبة تمثلت بالحصار الاقتصادي وتدهور

\* جامعة النهدين / كلية الادارة والاقتصاد .

\*\* باحث .

مقبول للنشر بتاريخ 2018/2/28

مستل من رسالة ماجستير

الصادرات النفطية وارتفاع معدلات التضخم والتي ادت الى تراجع سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي. اما بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي على استقلالته في رسم وصياغة سياسته النقدية وفق قانون 56 لسنة 2004، فقد حققت السلطة النقدية انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم ويعزى هذا الانجاز الى جهود هذه السلطة في توظيف جزء من الاحتياطات الدولية لرفع سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية وشراء الدينار في السوق الاجنبي. وبما انه كان توجب على صناع السياسة النقدية اللجوء الى نظام صرف يتلائم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة، فقد قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر صرف معوم مدار كما هو معلن من قبل البنك المركزي العراقي.

### مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل الاتي:  
هل يستجيب سعر الصرف السوقي للدولار لتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الاجنبي؟

### فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان الفجوة بين سعر الصرف المعلن (الرسمي) وسعر الصرف السوقي سببه ضعف استجابة الاخير لتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الاجنبي".

### اهداف البحث:

- يهدف البحث للتعرف على:
1. مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه.
  2. التعرف على انظمة واليات تحديد سعر الصرف.
  3. توضيح تطور العلاقة بين سعر الصرف المعلن وسعر الصرف السوقي، فضلاً عن حجم التباين بين السعرين.

### منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال عرض الاسس النظرية لسعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه، فضلاً عن تناول انظمة وترتيبات اسعار الصرف، ومن ثم انتقل للبحث عن تحليل تطور العلاقة بين سعر الصرف المعلن وسعر الصرف السوقي.

## المبحث الاول

### الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

يعد سعر الصرف احد اهم السبل لتسهيل سير مختلف العلاقات التجارية والمالية القائمة بين الدول والعالم الخارجي، بحيث يكون هناك اطراف للعرض والطلب على العملة الاجنبية، ولتوضيح ذلك سوف نتطرق الى المفاهيم الاتية :

### اولاً: مفهوم سعر الصرف

لكل دولة عملتها الخاصة بها ، تتخذها اساساً لتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها بيع وشراء اي سلعة، بما في ذلك العملات الاجنبية (غيدان، حمه، 2015، 124). اذ يعد سعر الصرف من المتضمنات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء فمعظم الاقتصاديات في الوقت الحاضر مفتوحة مع العالم الخارجي (نايف، فرحان، 2009، 166)، فالتعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الاجنبية، والتي يجب ان يتم تحويلها الى عملات محلية من خلال سعر الصرف (منصور، عطية، 2010، 26)، ويمكن النظر الى الاخير من زاويتين، فمن الزاوية الاولى يعرف سعر الصرف بانه " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي" ومن زاوية ثانية ينظر اليه على انه " عدد الوحدات بالعملية الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية(\*)" (نعمة، 2011، 15).

كما يعد سعر الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، من جانب اخر فان استيراد السلع من احدى الدول الاجنبية يزيد من الطلب على عملة الدولة الاجنبية، بينما تصدير السلع للدول الاجنبية يزيد من عرض عملة هذه الدولة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي ( عمر، 2010، 179).

\* ان مبادلة عملة باخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك، او ثمن هذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف (باداوة بي، اسماويل، 2015، 236). طبقاً لهذه التعاريف فان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف الاجنبي يمثل مؤشر على ارتفاع قيمة العملة المحلية (عبد القادر، 2010، 115).

## ثانياً : اليات تحديد سعر الصرف

يتم تحديد سعر الصرف وفقاً للاليات الاتية :

### 1. الية تحديد سعر الصرف في ظل عدم تدخل السلطة النقدية

كل عملية تبادل للسلع والخدمات لابد ان ينتج من خلالها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة، وان نتائج التبادل بين الدول ستنعكس على تحديد سعر الصرف. ولتوضيح ذلك سوف يتم التطرق الى ما يأتي :

#### أ. عرض العملة المحلية والطلب عليها في سوق الصرف الاجنبي

هنا يتحدد سعر الصرف كاي سعر اخر من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي ، فعرض العملة المحلية مشتق من الطلب على السلع المستوردة، اذ ان هناك علاقة طردية بين سعر صرف العملة المحلية والكمية المعروضة منها في سوق الصرف الاجنبي، ويظهر من خلال هذا ان عرض العملة المحلية ياتي اساساً من المستوردين الذين يحتاجون العملات الاجنبية لاستيراد السلع من الدول الاخرى. (باداوة بي، اسماعيل، 2015، 236). لذا نجد ان سعر الصرف المرتفع يجعل الاستيرادات رخيصة الامر الذي يدفع نحو عرض المزيد من هذه العملة لغرض شراء الصرف الاجنبي، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية قياساً بسعر الصرف الاجنبي، ستقل الكمية المعروضة منه نتيجة لارتفاع كلفة الاستيرادات المقومة بالعملة المحلية ازاء الصرف الاجنبي الذي ارتفع سعره مقابل العملة المحلية (العطواني، 2009، 8).

أما بالنسبة الى عامل الطلب على العملة فهو ذو اتجاه سلبي يدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب الأجنبي على العملة المحلية وقيمتها في سوق الصرف الأجنبي، فانخفاض سعر صرف العملة المحلية يترتب عليها ارتفاع الكمية المطلوبة منها مما يجعل الصادرات المحلية منخفضة الثمن مقابل السلع الأجنبية الأخرى، مما يسفر عنه ارتفاع طلب الأجانب على العملة المحلية\* (العطواني، 2009، 9-8).

واخيراً، يمكن الوصول الى توازن سعر الصرف الاجنبي الذي يقصد به ذلك السعر الذي يتحقق عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها. اذ ان سعر الصرف التوازني يعبر عن تصور نظري لا يتحقق عملياً نظراً لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة. ومن ثم قلما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في عملة ما. على اي حال فان سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة واخرى وان لم تتغير العوامل الاخرى المؤثرة فيه تحديداً مثل المعروض النقدي او الطلب الحقيقي على النقود وذلك اذا ما حدث تغير في مكونات الانتاج المحلي من السلع المحلية او السلع الاجنبية، وهو ما يعني حدوث تغير في الطلب المحلي على الواردات الاجنبية، يؤدي الى تغيير سعر الصرف التوازني (العظيم، 1987، 33-31).

#### ب. المضاربة في سوق الصرف.

تقوم المضاربة في سوق الصرف على اجراء توقعات لتغيرات اسعار العملات، فاذا ما توقع المتعاملون في سوق الصرف ان سعر صرف عملة ما سيرتفع في المستقبل فسوف يتجه هؤلاء الى شراء الكبر قدر من هذه العملة في الوقت الحالي لبيعها عندما يرتفع سعرها في المستقبل، واذا ما توقعوا ان سعر احدى العملات سينخفض مستقبلاً فانهم سيبيعون كل ما لديهم من هذه العملة والاتجاه لشراء عملة اخرى يتوقعون ارتفاع ثمنها مستقبلاً (عبد القادر، 2010، 123).

### 2. الية تحديد سعر الصرف في ظل تدخل السلطة النقدية

منذ العدول عن قاعدة الذهب اصبح سعر الصرف بحاجة الى التنظيم اذ كانت تقلبات سعر الصرف محصورة بين حدين لا تتجاوزهما، حد اعلى وحد ادنى، ولكن منذ اليوم الذي اتبعت الدول فيه قاعدة العملة الورقية وسعر الصرف بحاجة الى تنظيم، وذلك لكون هذه التقلبات في ظل القاعدة الورقية تتم في حدود واسعة، ومن هنا لم تعد الدول تقبل ان يتقلب سعر صرفها لظروف السوق، وانما راحت تتدخل لتحديد تقلبات سعر الصرف (شهاب، ناشر، 2010، 143).

اذ تسعى السلطة النقدية من خلال التدخل في سوق الصرف الى تحقيق احدى الاهداف الاتية:

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| Devaluation         | أ. تخفيض قيمة العملة. |
| Revaluation         | ب. رفع قيمة العملة.   |
| Fixed exchange rate | ج. تثبيت قيمة العملة. |

\* أي ان انخفاض سعر صرف العملة المحلية يجعل الطلب عليها كبيراً، في حين أن ارتفاع قيمتها يخفض من الطلب عليها ، لأنه يجعل من أسعار صادراته الى الدول الأخرى مقومة بالعملة الوطنية مرتفعة في هذه الحالة (العطواني، 2009، 9-8).

الهدف الاول (تخفيض قيمة العملة) يقصد به لجؤ السلطة النقدية الى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، وهو تصرف اداري تقررره السلطة النقدية بناء على سياسة مقصودة بغية تحقيق اهدافها كاعادة التوازن في ميزان المدفوعات(\*) (عمر، 2011، 25).

اما بالنسبة للهدف الثاني (رفع قيمة العملة)، يعد هذا الهدف من اهم الاهداف، إذ تلجأ الدولة الى سياسة رفع سعر عملتها منقصة في الحالات التي تحتاج منها الى استيراد كميات كبيرة من السلع من الخارج ، للتخفيف من عبء دفع ثمن هذه الواردات ، لأنها تدفع كمية اقل من عملتها الوطنية للحصول على الكمية نفسها من العملة الأجنبية ، وتلجأ لهذه السياسة إذا كانت مدينة للخارج بمبالغ كبيرة يتعين دفع فوائدها وأقساطها ، أو إذا كانت مهددة من الداخل بخطر التضخم ، لان رفع قيمة العملة سيقلل أسعار الواردات ويخفض من الاتجاهات التضخمية، كما قد تلجأ الدولة لمنع هروب رؤوس الأموال للخارج وتقيدها(\*\*) (العطواني، 2009، 17-18).

اما الهدف الثالث والآخر من التدخل يتمثل في تثبيت سعر صرف العملة، إذ تتدخل السلطة النقدية لتثبيت قيمة عملتها عند مستوى صرف معين وذلك عن طريق انشاء دائرة ترتبط بالبنك المركزي يطلق عليها احياناً بصندوق موازنة الصرف(\*\*\*)، يعتمد هذا الصندوق على العملات التي توجد تحت تصرفه او سيطرته للتدخل في سوق الصرف. فاذا وجد الصندوق ان سعر صرف العملة المحلية قد انخفض عن المستوى المحدد او المرغوب به، يدخل الصندوق مشتري للعملات الوطنية ودفع مقابلها عملات اجنبية لتقليل الكميات المعروضة من العملات الوطنية وارتفاع سعر صرفها الى الحد المرغوب به، اما اذا وجد ان سعر صرف العملة المحلية قد ارتفع عن المستوى المحدد او المطلوب، يدخل الصندوق بائعاً للعملة الوطنية في سوق الصرف الاجنبي، مما يؤدي الى انخفاض سعر صرفها الى الحد المرغوب به(\*) (شهاب، حشيش، 2003، 199-200).

### ثالثاً: نظم وترتيبات اسعار الصرف

ان مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعد مسألة معقدة وتخضع لظروف اقتصادية بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الاخرى. إذ نجد ان الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف(سلمي، 2015، 13)، إذ تواجه الدول خيارين، أما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملتها إلى عملة رئيسية أو سلة من العملات. وفقاً للنظامين الانف ذكرهما، يتضح وجود انواع اخرى مختلفة من الانظمة. إذ يمكن ان تتعرض اسعار الصرف المرنة الى تدخل من قبل البنك المركزي ، كلما زادت درجة التدخل كلما تحركنا في اتجاه نظام سعر الصرف الثابت، وبالعكس يمكن ان يتم وضع نافذة يمكن لسعر الصرف الثابت ان يتقلب في حدودها، وكلما اتسعت تلك النافذة كلما تحركنا تدريجياً اتجاه سعر المعوم او المرن، وعندما تصل تلك النافذة الى ما لا نهاية ، اي ينعدم تدخل السلطة النقدية، يصبح النظام نظام سعر صرف حر تماماً(منصور، عطية، 2010، 286).

وتشمل هذه الانظمة:

1. **نظام سعر الصرف الثابت:** في ظل ثبات اسعار الصرف تقوم السلطات النقدية في الدولة من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي بتحديد اسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية ولكن دون ان تعطي قوى العرض والطلب الاهمية الكبرى(\*\*) (حسن، 2010، 71)، ففي ظل عرض وطلب

\* كما ان تحسين الحساب الجاري وازالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه الهدف، وتفسير ذلك هو ان تخفيض قيمة العملة يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الاخرى، مما يؤدي الى تشجيع الاجانب على شراء السلع الوطنية التي اصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات الدولة وتنخفض استيراداته من السلع الأجنبية (الساعدي، عيد، 2011، 91). وحتى تتحقق اهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط اهمها:

1. وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية.
  2. وجود طاقة انتاجية عالية بغية لمواجهة الطلب الخارجي.
  3. عدم ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية (بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض)
  4. عدم قيام الدول الاخرى بتخفيض قيمة عملتها، او ما يسمى معاملة بالمثل(الحسني، 1999، 153-152).
- \*\* وبالرغم من الفوائد التي تجنيها الدولة من هذا الرفع المتقصد لسعر العملة ، الا انه لا يخلو هذا الرفع من العيوب، منها عرقلة حركة الصادرات ، فضلاً عن اتساع نطاق التعامل في العملة في اسواق غير مشروعة (الاسواق الموازية) بأسعار تقل عن السعر الرسمي المرتفع مما يوشك أن يفقد قيمته من الناحية العملية (العطواني، 2009، 17-18).
- \*\*\* صندوق موازنة الصرف هو عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوعة تحت تصرف السلطات النقدية، بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة. فمهمته هي التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية عند مستوى معين. كانت بريطانيا اول دولة انشأت صندوق موازنة الصرف وذلك في سنة 1935. كان الغرض من انشاء الصندوق هو منع المضاربة على راس المال قصير الاجل من ان تؤثر على قيمة الجنيه الاسترليني (شهاب، ناشر، 2010، 150).

\* لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على (امين، 2008، 307) و (Ropert M.Dunn Jr, Juhn H. Mutti, 2004, 294-295).  
\*\* بمعنى اخر هو النظام الذي يتم فيه تحديد سعر الصرف عن طريق التدخل بقرار من الحكومة او البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي لمنع التغيرات غير المرغوب فيها لقوى العرض والطلب على العملة المحلية، ويكون هذا التدخل عن طريق بيع وشراء العملة المحلية عند سعر صرف اسمي ثابت (علوان، 2014، 12).

- على العملة الاجنبية كما تم توضيحه في الالية السابقة الذكر، تقوم الجهة التي تحافظ على سعر الصرف (البنك المركزي) ببيع ما يعادل فائض الطلب او شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الاجنبية مما يتحتم على البنك المركزي ان يحتفظ بمخزون او رصيد من العملة الاجنبية التي يمكن بيعها في حالة وجود فائض في الطلب، وبالمقابل تقوم بالشراء اذا وجد فائض في العرض (غيدان، حمه، 2015، 125). ويساعد سعر الصرف الثابت في دقة عمليات التخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية (فهد، 2012، 3). فضلاً عن ان لنظام سعر الصرف الثابت جوانب ايجابية منها تحقيق شيء من استقرار اسعار الصرف من العملات على المستوى العالمي، وكذلك يساعد على زيادة المبادلات التجارية ما بين الدول المختلفة، مع ذلك هناك جوانب سلبية، فهي تقيد السياسات الاقتصادية المحلية للدولة بحسب احتياجات التوازن الخارجي او وفقاً لحالة ميزان المدفوعات، كذلك تزيد من حاجة الدولة الى احتياطات نقدية كبيرة (البرواري، سمايل، 2011، 217).
2. **سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش محددة على جانبي سعر التعادل:** في ظل هذا النظام تعلن الدولة عن التزامها بسعر صرف ثابت لعملتها مع امكانية حركته داخل حدود محددة وضيقة لا يتجاوزها كأن تكون 5% على جانبي سعر التعادل، وقد سرى هذا النظام على الصعيد الدولي على امتداد سريان نظام برتن وودز (باداوة بي، 2015، 138-137).
3. **سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش واسعة:** يقصد به اعلان الدولة الالتزام بسعر صرف ثابت مع تحديد هوامش واسعة الحركة بحدود (10%-15%) او اكثر حول سعر التعادل.
4. **سعر الصرف الثابت القابل للتعديل:** ان الدولة تحدد سعر صرف ثابت لعملتها مع امكانية تغييرها على نحو ارادي بين فترات زمنية على وفق مقتضيات وضعها الاقتصادي (وارتان، 2016، 289).
5. **القيود الزاحف:** بمقتضياته تقوم الدولة بتحديد سعر صرف عملتها ثم تقوم بتعديله بين الفترة واخرى على اساس ما يحدث من تغير في مؤشرات معينة كمعدل التضخم او ميزان المدفوعات او الموازنة العامة. (باداوة بي، 2015، 138).
6. **سعر الصرف المرن المدار:** ففي ظل نظام المرن المدار للعملة، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بانشاء ما يعرف صندوق موازنة الصرف عن طريق تخصيص ارصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضياتها للسلطات النقدية\*) ان تتدخل في اسواق الصرف بائعة او مشتريه بقصد حماية قيمة العملة (حاتم، 2000، 191).
7. **نظام سعر الصرف المرن Floating:** وفقاً لنظام سعر الصرف المرن فان قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر الصرف دون تدخل السلطات النقدية (كريم، 2010، 69)، اي ان السلطات النقدية غير ملزمة بالتدخل في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية وليست بحاجة للاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الاجنبية، اذ ان سعر الصرف المرن\*\*) يتحدد من خلال تساوي عرض النقد الاجنبي مع الطلب عليه، فالطلب على النقد الاجنبي يعد طلباً مشتق من الطلب على الاستيرادات، في حين عرض النقد الاجنبي مشتق من الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية (وارتان، 2016، 289). لذا فان ان مرونة سعر الصرف كفيلة بتحقيق التوازن الخارجي فلم تعد هناك حاجة للاحتفاظ باحتياطي كبير للسيطرة على اختلال ميزان المدفوعات، ولكن هذا النظام يولد عدم اليقين في حركة النشاط الاقتصادي الدولي (الاستثمار بشكل خاص) نتيجة تغير قيمة العملات الاجنبية (الريبيعي، الاسدي، 2010، 9).

## المبحث الثاني

### تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار الرسمي (المعلن) والسوقي للمدة (2003-2016)

من اجل تحليل العلاقة بين السعريين سوف يتم تناول ما يأتي:

#### اولاً: التطور التاريخي نظام سعر الصرف قبل 2003

كان نظام سعر الصرف الثابت من الانظمة المعمولة بها خلال المدة الممتدة حتى عام 1989، فيه حددت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي بنسبة ثابتة وهي 3.3 دولار لكل دينار (شماع، العامري، 2001، 23). للتعرف على سمات نظام الصرف الثابت خلال هذه المدة، يمكن القول بان قرار تأميم شركات النفط عام 1973 والتغيرات التي حصلت في اسعار النفط عالمياً وتدفق حجم كبير من النقد الاجنبي ادى الى حصول وفرة في العملات الاجنبية كاحتياطي لدى السلطة النقدية، فلم يشهد اي تغير في سعر الصرف المعلن (الرسمي) وسعر الصرف السوقي (الموازي)، احياناً كان سعر الصرف في السوق الموازي هو اقل من سعر الصرف الرسمي (عبد الرحيم، 2007، 153). اما بالنسبة للمدة 1980 لغاية 1987 فقد ظهرت بوادر تعثر عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لانخفاض العوائد النفطية وظهور اثار الحرب العراقية الايرانية والتي ادت الى عسكرة الاقتصاد، فبدات الحكومة بتوجيه القسم الاكبر من

\* اذ تتدخل السلطات النقدية كلما دعت الحاجة الى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف والتطورات في اسواق الصرف الموازية، ويتبع هذا النظام في العديد من دول العالم النامية والمتقدمة والدول التي يرتبط سعر صرف عملتها بالدولار الاميركي والجنه الاسترليني او بالعملة الاوربية (اليورو) (عبد، 2013، 11).

\*\* يطلق على نظام سعر صرف المرن تماماً اسم "نظام تعويم العملات" في ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات النقدية والمالية عبء معالجة خلل ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الاستيرادات او احداث تغييرات مهمة في مستويات الاسعار، او كذلك من خلال احداث تغييرات في مستويات الدخل، او وضع قيود على انتقال رؤوس الاموال، وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية (سلمى، 2015، 23-22).

الموارد المالية وارصدة الاحتياطيات الدولية نحو تمويل العمليات العسكرية لتغطية شراء المعدات، رافق ذلك انخفاض كبير في اسعار النفط العالمية وارتفاع معدلات التضخم في منتصف الثمانينات (عبد، 2013:123)، الا ان سعر صرف الدينار العراقي ظل مستقراً او ثابتاً، وذلك بسبب امتلاك البنك المركزي احتياطيات كبيرة من النقد الاجنبي واستمراره في تطبيق نظام الصرف الثابت. ولكن بعد ظهور الحاجة الى موارد نقدية ضخمة لتمويل المجهود الحربي قادت الى تناقص الاحتياطيات الدولية المتركمة لدى البنك المركزي، مما فقد الدينار العراقي جزءاً من قيمته واصبح يساوي (3) دينار لكل دولار عام 1989 (عزيز، 2016، 80).

اما في عقد التسعينات فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي تدهوراً سريعاً نتيجة لارتفاع التضخم، ويرجع ذلك بشكل اساس للحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق وتوقف تصدير النفط الخام الذي يعد الاساس او المصدر الرئيسي في الحصول على العملات الاجنبية وكذلك تجميد الاحتياطيات الاجنبية في الخارج وحرمان العراق من الفوائد المترتبة عليه مما سبب عجز في ميزان المدفوعات العراقي وانخفاض حجم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي. فضلاً عن عجز الموازنة العامة للدولة مما سبب زيادة كبيرة في عرض النقد خلال عقد التسعينات نتيجة اعتماد الدولة في تمويل نفقاتها على الجهاز المصرفي (الاصدار النقدي الجديد) تزامناً مع نفقات اعادة الاعمار بعد عام 1991 التي ادت بدورها الى تزايد المستوى العام للاسعار والتاثير على القوة الشرائية للدينار سلباً. كما ان تعطل الجهاز الانتاجي بعد عام 1991 بسبب تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي ونتيجة الحصار الاقتصادي سبب ذلك نقص في حجم المعروض السلعي مما ادى الى ظهور الحاجة الى استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية لسد النقص في العرض السلعي وهذا قاد بدوره الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية بنسبة اكبر من المعروض فيها مما سبب ارتفاع سعر صرف الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي. وبفعل هذه العوامل فقد شهد عقد التسعينات تغيراً جذرياً في الية تحديد سعر الصرف، الا وهو سعر الصرف العائم، اي الاعتماد على الية السوق في تحديد سعر صرف الدينار عن طريق قوى العرض والطلب دون تدخل البنك المركزي في عملية التحديد هذه.

كما ان تدهور سعر صرف الدينار في السوق الموازي خلال عقد التسعينات سبب خلق توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي، مما ادى الى عزوف افراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وزيادة الطلب على العملات الاجنبية ولاسيما الدولار لاغراض عديدة، منها لغرض الاكتناز، اي احلال الدولار محل العملة الوطنية لانتشار ظاهرة الدولار او لغرض المضاربة او لتلبية متطلبات لاستيراد، مما ادى الى تدهور سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع في معدلات التضخم (عكاوي، سلمان، 2014:68-69). وعليه فان انخفاض سعر صرف الدينار العراقي كان نتيجة لاسباب عديدة منها:

1. الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق 1990 ودخوله في حرب الخليج والاستمرار في الانفاق الحربي الذي عمل على استمرار تراكم العجز في الموازنة واستمرار قيام الحكومة بالتمويل من خلال الاصدار النقدي.
  2. شحة موارد النقد الاجنبي مع زيادة الطلب على الدولار ادى الى ارتفاع الدولار اتجاه الدينار.
  3. انخفاض الايرادات الحكومية سواء التقليدية منها (كالضرائب والرسوم الكمركية) او الايرادات النفطية، وهو من اهم اسباب العجز المالي.
  4. اصدار البنك المركزي قراراً اجاز تأسيس شركات ومكاتب للصيرفة بالعملات الاجنبية (بيع وشراء) وقبول الحوالات الخارجية والتي بلغ عددها (303) شركات ومكاتب صيرفة، هذا بدوره عمل على زيادة عدد المضاربيين في السوق مما ادى الى تذبذب في قيمة العملة وفقاً لالية العرض والطلب.
- بعد مباشرة العراق في تنفيذ مذكرة التفاهم عاد التعامل بسعر الصرف الرسمي في العديد من مرافق الدولة مستفيد من مذكرة التفاهم، اذ تم احتساب كلفة المواد المستوردة على اساس سعر صرف (3.2) دولار لكل دينار (كريم، 2010:75-74). لذا فقد كانت مذكرة النفط مقابل الغذاء 1996 هي المتنافس الوحيد للاقتصاد العراقي حيث استطاع العراق ان يصدر جزء من النفط لكي يوفر الحاجات الاساسية للبلد، اذ استمرت العوامل الاساسية المؤدية الى انخفاض الدينار مع استنفاد الاحتياطيات الدولية للبلد من العملة الاجنبية واتباع سياسة النقد الرخيص من خلال طبع الدينار العراقي من دون غطاء وبمواصفات رديئة، الامر الذي قاد الى تفاقم معدلات التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية واستمرار الانخفاض في قيمة الدينار العراقي (علوان، 2014:129).

### ثانياً : تطور سعر صرف الدولار منذ عام 2003 ولغاية 2016.

بعد احداث عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون 56 لسنة 2004 والاعلان عن بدء عملية اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من اجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق، كان يتوجب على صناعات السياسة النقدية اللجوء الى نظام سعر صرف يتلائم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ويستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي.

وقد شهد العراق قبل عام 2003 نظام سعر صرف متعدد اعتمده السياسة الاقتصادية، يصاحب ذلك كانت هناك سوق موازية للصرف عدت هي القاندة في تحديد سعر الصرف وفق نظام التعويم المطلق، مما اسس نظام صرف معتل بكثير من التشوهات جراء تعددية اسعار الصرف.

في اواخر عام 2003 اقام البنك المركزي نافذة العملة الاجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظم الصرف المتعددة في العراق وما افرزته من تشوهات واعتماد نظام سعر صرف معوم مدار كما هو معلن، حيث يتحدد سعر الصرف وفق الية العرض والطلب ولكن تحت رقابة وشراف البنك المركزي للاهمية التي يختص بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (داغر، معارج، 2015: 279).

فقد اتبع البنك المركزي العراقي اسلوب النافذة لبيع وشراء العملات الاجنبية، وعد ذلك واحداً من اساليب السياسة النقدية المؤثرة على استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على السيولة. فضلاً عن الدور المحوري لنافذة بيع العملة من اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة (الشبيبي، 2014، 26). وعليه فان ما تحقق من زيادة في الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي الناجمة عن الإيرادات النفطية بعد رفع الحصار من شأنها ان تساعد على الاستقرار عن طريق الاعتماد على نافذة العملة من اجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي (حسين، 2015، 47). و سنتابع فيما يلي تطورات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في النافذة والسوق الموازي(\*).

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان ارتفاع قيمة الدينار العراقي (انخفاض سعر صرف الدولار) جاءت نتيجة لمحاولات البنك المركزي من اجل تحسين سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار منذ نهاية عام 2003 وحتى عام 2016، لقد شهد سعر الصرف المعلن للدولار ازاء الدينار في نافذة عملة البنك انخفاضاً بنسبة (23.4%) خلال (2003-2004)، اذ اصبح 1453 دينار لكل دولار في عام 2004 بعدما كان (1896 دينار لكل دولار) في عام 2003، فيما تراجع سعر صرف الدولار في السوق الموازي بنسبة (24.9%) اذ بلغ (1453 دينار/دولار) في عام 2004 بعدما (1936 دينار/دولار) في عام 2003، فان هذا الانخفاض حصل نتيجة الشروع بتطبيق نافذة بيع العملة في نهاية عام 2003، بعد ذلك عاود سعر صرف الدولار في النافذة الى الارتفاع بنسبة (1.1%) عام 2005، اذ بلغ (1469 دينار/دولار) حسب سعر النافذة و (1472 دينار/دولار) حسب سعر السوق، الا ان هذا الارتفاع يعد طفيفاً وهو ناجم عن تدهور الاوضاع الامنية في تلك المدة، ووصل سعر صرف دولار في النافذة الى (1255 دينار/دولار) في عام 2007 وبنسبة انخفاض (14.5%) عن عام 2006 التي كان فيها سعر صرف الدولار في النافذة بما يقارب (1467 دينار/دولار)، في حين تراجع سعر صرف الدولار السوقي بنسبة (14.1%)، فيما اخذ سعر صرف النافذة بالاستقرار في المدة (2009-2013) عند (1166 - 1170) دينار/ دولار على التوالي(\*\*). ثم عاد سعر الصرف السوقي للدولار الى الانخفاض في عام 2014 حيث بلغ (1214 دينار/دولار). كما ان تحديد سقف مبيعات الدولار عام 2015 في نافذة العملة (75 مليون دولار يومياً) مع التزام البنك المركزي بهذا السقف، ادى الى ارتفاع سعر صرف الدولار السوقي الى (1247 دينار/ دولار). واستمر هذا الارتفاع في سعر الصرف السوقي حتى عام 2016، اذ بلغ حدود (1275 دينار/دولار).

وعليه فقد ساهمت الظروف الموضوعية ( ارتفاع اسعار النفط وزيادة الاحتياطيات ) فضلاً عن السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بالنافذة يومياً وطرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي في تحسن سعر صرف الدينار العراقي (الجبوري، 2015، 59).

#### جدول (1)

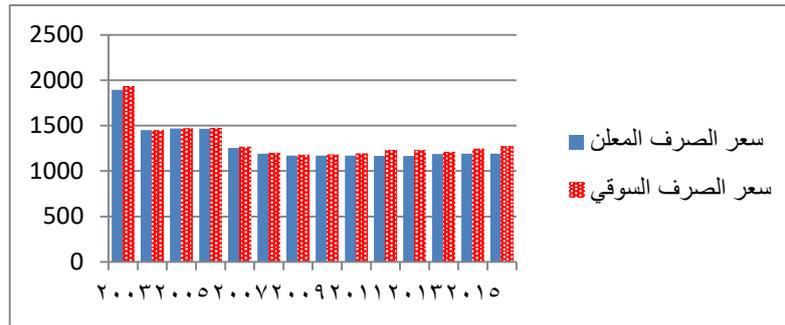
سعر الصرف الرسمي (المعلن) وسعر الصرف الموازي للدولار في العراق للمدة (2003 – 2016)

السنة	سعر صرف الدولار في النافذة (1)	نسبة التغير السنوي % لسعر الصرف الرسمي الدينار (2)	سعر صرف الدولار في السوق الموازي (3)	نسبة التغير السنوي % لسعر صرف الدينار (4)
2003	1896		1936	
2004	1453	(23.4)	1453	(24.9)
2005	1469	1.1	1472	1.31
2006	1467	(0.14)	1475	0.2
2007	1255	(14.5)	1267	(14.1)
2008	1193	(4.94)	1203	(5.05)
2009	1170	(1.93)	1182	(1.75)
2010	1170	0	1186	0.34
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	(0.34)	1233	3.09
2013	1166	0	1232	(0.08)
2014	1188	1.89	1214	(1.46)
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	0	1275	2.25

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، (2003-2015)، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.
- البنك المركزي العراقي (2016)، <https://www.cbi.iq>.
- الاعمدة (2) و(4) من اعداد الباحثان.

\* سعر الصرف الرسمي هو سعر الصرف المعلن في النافذة ويمثل سعر بيع الدولار الى المصارف وشركات التحويل المصرح بها، بينما يمثل سعر الصرف السوقي او الموازي هو السعر الذي تتبع به المصارف وشركات التحويل المصرح بها الى التجار والمتعاملين الاخرين.  
\*\* في حين بدأ التذبذب في سعر الصرف السوقي في بداية عام 2012، بسبب الظروف الخارجية التي اتسمت بشدتها وتزامن ذلك مع انسحاب القوات الامريكية من العراق، فضلاً عن المضاربة في السوق الموازي وتهرب العملة الاجنبية الى بعض دول الجوار للاستفادة من فروق سعر صرف الدولار داخل العراق وسعره في هذه الدول، ادت تلك الظروف الى زيادة الطلب على الدولار الامر الذي ادى الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار حيث بلغ 0.000811 دولار/دينار (1233 دينار/دولار) في عام 2012.



الشكل (1)

سعر الصرف السوقي والموازي للدولار في المدة (2003-2016)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)

**ثالثاً: تأثير نافذة بيع العملة على سعر صرف الدينار المعلن والسوقي للمدة 2003-2016.**

بعد صدور قانون 56 لسنة 2004 وحصول البنك المركزي على استقلاليته في رسم وصياغة السياسة النقدية تم تحرير نظام الصرف في العراق كخطوة اولى نحو التحول الى اعتماد اليات السوق في تسيير الاقتصاد، و بات البنك المركزي المسؤول الوحيد عن ادارته، حيث تم تصنيف نظام الصرف في العراق استناداً الى المؤشر (LYS)<sup>(\*)</sup> الى ثلاثة مراحل، المرحلة الاولى (2004-2008) نظام صرف معوم مدار اتسم بارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مع ارتفاع الاحتياطات الدولية، والمرحلة الثانية (2009-2013) نظام صرف ثابت اتسم بثبات سعر صرف الدينار العراقي مع ارتفاع في الاحتياطات الدولية<sup>(\*\*)</sup>، والمرحلة الثالثة (2014-2015) نظام صرف ثابت اتسم بثبات سعر صرف الدينار مع انخفاض في الاحتياطات الدولية، لذا يقوم البنك المركزي بالدفاع عن سعر الصرف المعلن من خلال نافذة بيع العملة مستخدماً الاحتياطات الدولية المتوفرة لديه.

وعليه فانه ايأ كان نظام الصرف المتبع بعد عام 2004 فانه منذ نهاية عام 2003 الى يومنا هذا يتم التدخل في سوق الصرف عبر نافذة بيع العملة للحفاظ على استقرار سعر الصرف في اطار هدف رئيسي للسياسة النقدية هو استهداف التضخم على حساب استنفاد الاحتياطات الدولية المتوفرة لديه.

فيما تمثل نافذة بيع العملة السوق القائدة (Leadership Market) للعملة الاجنبية في العراق، حيث يعرف تدخل البنك المركزي في سوق الصرف عادة بانه تدخل للتاثير في سعر الصرف في حال وجود دور للقطاع الخاص في هذا السوق<sup>(\*)</sup>، اي وجود عدد من المشاركين في كلا الجانبين (عرض وطلب)، لكن ما دام النقد الاجنبي محتكراً من قبل الحكومة والقطاع الخاص معطلاً، اذاً يعد البنك المركزي هو القائد لهذا السوق والمسيطر عليه (داغر، محمد، 2017، 303-304).

بدأ العمل بنافذة بيع العملة منذ 2003/10/4 بهدف السيطرة الى عرض النقد والحد من التضخم والمحافظة على المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي. اذ وضعت هذه النافذة حداً لتقلبات قيمة الدينار العراقي بعد ان كانت هناك تعددية في اسعار الصرف قبل 2003، ولغرض اشباع الطلب على العملة الاجنبية ببيع الدولار في النافذة بطريقتين:

1. التحويلات الدولية: اي التحويل الى حسابات خارجية للمصارف المشتركة في النافذة لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسية.
2. المبيعات النقدية: تشمل المبيعات النقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل اهمها السفر والعلاج وغيرها.

\* Levy-Yeyati & Federico Sturzenegger، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على: ( داغر، معارج، 2015، 273-295) و (Yeyati, Sturzenegger, 2005, 1607-1611)

\*\* الاحتياطات الدولية تمثل الاصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، او التدخل في اسواق الصرف للتاثير على سعر صرف العملة، او غير ذلك من الازراض ذات صلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل اساس يستند اليه في الاقتراض الخارجي). لذا لا بد ان تكون الاصول الاحتياطية اصولاً بالعملة الاجنبية واصولاً موجودة بالفعل ويستبعد منها الاصول المحتملة (Moghadam, others, 2011, 11).

\* بمعنى اخر انه في العراق لا يمكن وصف اجراءات البنك المركزي لبيع العملة الاجنبية بتدخل بالمعنى الدقيق للكلمة، لان التدخل يعني التاثير في مقادير كل من جانبي العرض والطلب، زيادة او نقصاناً، لكن في العراق يكاد يكون البنك المركزي العراقي هو جهة العرض الوحيدة للعملة الاجنبية، وبتعبير اخر يمكن ان يسمى محتكر العرض (علي، 2012، 25).

ان الحاجات المذكورة التي تشعبها الطريقتين تحدد ما يمكن ان يطلق عليه (قواعد النافذة) والتي تؤمن اشباع الطلب الاعتيادي (\*\*)(اللامي، 2016، 355).

كما يقوم البنك المركزي بتنفيذ سياسته من خلال توظيف ما يحصل عليه من العملة الاجنبية والمتاتية من الايرادات النفطية، وعلى وفق متطلبات تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي، يقوم البنك المركزي بعرض كميات كبيرة من العملة الاجنبية على مصارف معينة ومحددة العدد عن طريق نافذة بيع العملة وعلى وفق سعر صرف اتجاه الدولار محدد مسبقاً يطلق عليه (سعر صرف النافذة)، اما المصارف ومكاتب الصيرفة فتتولى بيع وشراء العملة الاجنبية من والى مختلف المتعاملين مع هذه العملة الاجنبية وفق سعر صرف يتحدد على اساس حركة العرض والطلب يطلق عليه (سعر الصرف السوقي)، وبغير البنك المركزي العراقي الكميات من العملة الاجنبية التي يطرحها في النافذة على وفق ما يقتضيه تنفيذ سياسته النقدية اتجاه سعر الصرف من جهة، وما يتطلبه ضمان فرق معقول بين سعر صرف السوق وسعر صرف المعلن من جهة اخرى (فاطس، 2017، 80)

يوضح الجدول (2) تأثير نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف المعلن والسوقي للدولار للمدة 2003-2016. فقد سجل سعر الصرف المعلن لعام 2003 بما يقارب (1896دينار/دولار) اما سعر صرف السوق للعام نفسه قد بلغ (1936دينار/دولار) في حين كانت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية بحدود 293 مليون دولار، وصل سعر الصرف المعلن والسوقي في عام 2004 الى (1453دينار/دولار) قابلها زيادة في مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية بلغت 6108 مليون دولار، فيما ارتفع كلاً من سعر الصرف المعلن والسوقي الى (1472-1469 دينار/دولار) على التوالي عام 2005، تزامناً مع ارتفاع مبيعات البنك للعملة الاجنبية الى (10462) مليون دولار. حيث استمر البنك المركزي العراقي خلال المدة (2009-2013) بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدولار في النافذة بحدود (1170-1166) على التوالي، فيما سجل سعر صرف الدولار في السوق الموازي ارتفاعاً تدريجياً ، حيث وصل عام 2013 بما يقارب (1232دينار/دولار). الا ان المفارقة تكمن في ازدياد مبيعات البنك للعملة الاجنبية وبشكل مستمر وبكميات نقدية كبيرة مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي ولا سيما في المدة (2009-2013)، باستثناء عام 2014 اذ انخفض سعر الصرف السوقي بحدود (1214دينار/دولار). بينما ارتفع سعر الصرف المعلن عام 2015 الى (1190دينار/دولار)، وكذلك ارتفع سعر صرف الدولار في السوق الموازي الى (1247دينار/دولار)، في حين بلغت الكميات المباعة خلال عام 2015 بما يقارب (44304) مليون دولار. وصل سعر الصرف السوقي الى (1275دينار/دولار) عام 2016 فيما بلغت الكميات المباعة من العملة الاجنبية بحدود (33524) مليون دولار. كما تناول الجدول (2) تطور مبيعات العملة الاجنبية في النافذة ونسبتها الى الاحتياطيات الدولية لدى لبنك المركزي العراقي، اذ بلغ متوسط هذه النسبة للمدة (2004-2016) بحدود (68%) فيما بلغت اعلى مستوى لها عام 2015 بما يقارب (83%)، تدل هذه النسبة المرتفعة على مدى استنفاد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي للدفاع عن استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

## جدول (2)

تأثير نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف المعلن والسوقي للدولار للمدة (2003-2016).

السنة	سعر صرف الدولار المعلن في النافذة (1)	سعر صرف الدولار في السوق الموازي (2)	مجموع المبيعات مليون دولار (3)	نسبة التغير السنوي % لمجموع المبيعات (4)	الاحتياطيات الدولية مليون دولار (5)	نسبة المبيعات الى الاحتياطيات الدولية % (6)
2003	1896	1936	293	---	21.947	1340
2004	1453	1453	6108	1984.64	9395.866	65
2005	1469	1472	10462	71.28	13547.534	77
2006	1467	1475	11175	6.82	18925.478	59
2007	1255	1267	15980	42.99	32029.255	50
2008	1193	1203	25869	61.88	49321.910	52
2009	1170	1182	33992	31.40	44335.735	77
2010	1170	1186	36171	6.41	50642.967	71
2011	1170	1196	39798	10.03	61034.967	65
2012	1166	1233	48649	22.24	70327.021	69
2013	1166	1232	53231	9.42	77743.188	68
2014	1188	1214	51728	(3.95)	66349.159	78
2015	1190	1247	44304	(14.35)	53366.002	83
2016	1190	1275	33524	(24.33)	44363.866	76

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية (2003-2015)، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- البنك المركزي العراقي (2016)، <https://www.cbi.iq>.

- الاعمدة (4) و (6) من اعداد الباحثان.

- القيم داخل الاقواس سالبة.

\*\* يمكن تقسيم الطلب الى نوعين: الاعتيادي وغير الاعتيادي، الاول ينجم عن تطور النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل (استيرادات، دخل الاستثمار، السفر، العلاج). ما الثاني يستخدم للخرن والمضاربة وحركة راس المال للخارج. (مرزا، 2013، 4).

**رابعاً : تحليل الفجوة بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف المعلن (النافذة) للفترة 2003 لغاية 2016**

وفر نجاح تعديل سعر الصرف المعلن (النافذة) للدينار وتثبيتته بقيمة مرتفعة ازاء الدولار كركيزة للسياسة النقدية في معالجة الاختلال النقدي فرصة واضحة للسيطرة على معدل التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار الا ان ذلك جاء على حساب الاحتياطات الدولية. وذلك بحكم الدور الفعال للاحتياطات وسلاسة العرض في توفير سعر بيع منخفض للدولار من قبل البنك المركزي العراقي واشباع الطلب عليه من جانب، وتخفيض جزء من المعرض النقدي من جانب اخر (اسماعيل، 2015، 32).

يوضح الجدول (3) سعر الصرف المعلن (النافذة) وسعر الصرف السوقي والفرق بينهما (الفجوة بين السعريين) للفترة 2003-2016، شهدت المدة 2003-2010 تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي، حيث سجل خلالها سعر صرف الدينار العراقي تحسناً تدريجياً ملحوظاً. اذ تشير المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بانخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازي من (1936) دينار لكل دولار (معدل الأشهر الثلاثة) في عام 2003 الى (1186) دينار لكل دولار في عام 2010. في حين كان هنالك اتجاه من التباين بين سعر الصرف المعلن (النافذة) وسعر الصرف السوقي، حيث سجلت هذه الفجوة بحدود (3) نقطة في عام 2005، لتستمر هذه الفجوة في الارتفاع خلال المدة الممتدة اذ بلغت (16) نقطة في عام 2010. وهو ما يعكس الابتعاد التدريجي لسعر صرف النافذة عن المستوى التوازني لسعر الصرف السوقي. كما ان عرض نتائج تطور سعر الصرف خلال هذه الفترة يظهر استجابة ارتفاع سعر الصرف المعلن للدينار الى اجراءات السلطة النقدية المتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطات الدولية لخفض قيمة الدولار ازاء الدينار عن طريق وفرة عرض العملة الاجنبية وامتصاص جزء من الارصدة النقدية لدى الجمهور ودور هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار في التصدي لارتفاع مستوى الاسعار والحد من الضغوط التضخمية التي اسهمت بدورها في تعزيز الثقة بالعملة المحلية (اسماعيل، 2012، 18-19).

لكن لم يدم تناغم سعر الصرف السوقي مع سعر الصرف المعلن والمثبت ادارياً من قبل السلطة النقدية طويلاً. فقد برز اتجاه انخفاض سعر صرف الدولار السوقي بدء عام 2011 والبالغ (1196) دينار لكل دولار مقابل سعر الصرف المعلن للدولار والبالغ (1170) دينار لكل دولار، اي بفارق (26) نقطة. فيما اقدمت السلطة النقدية على تثبيت سعر الصرف المعلن للدولار بمقدار (1166) دينار لكل دولار في عام 2012 مقابل (1170) في عام 2011. في حين ارتفع سعر الصرف السوقي للدولار من (1196) دينار لكل دولار في عام 2011 الى (1233) دينار لكل دولار في عام 2012 وبنسبة (3.1%)، فيما قفز الفارق بين سعر الصرف المعلن ومثلية السوقي من (26) نقطة في عام 2011 الى (67) نقطة في عام 2012. اي ما يعادل ضعفين ونصف، وسجل سعر الصرف السوقي للدولار ارتفاعاً عن سعر الصرف المعلن البالغ (1166) دينار لكل دولار بنسبة (5.7%) في عام 2012 نظير (2.2%) في عام 2011. مع تجهيز السوق بمزيد من الدولارات في عام 2013 حافظ سعر الصرف السوقي للدولار مقابل الدينار على نسبة ومستوى الانخفاض. فيما شهد عام 2014 ظاهرتين: الاولى، سجل سعر صرف السوقي للدولار انخفاضاً بلغ (18) نقطة عن العام 2013 بسبب انكماش المالية العامة. والثانية، ترافق هذا الانخفاض مع تراجع حجم المبيعات من (53231) مليوناً من الدولارات في عام 2013 الى (51728) مليوناً في عام 2014 كما موضحاً في الجدول (3). اما في عام 2015 اي بعد اربعة سنوات من بدء الارتفاع في سعر الصرف السوقي للدولار (انخفاض سعر الصرف السوقي للدينار) والتمسك بسعر صرف معلن ثابت للدولار، اذ شكل هبوط اسعار النفط العالمية صدمة خارجية للاقتصاد العراقي والضغط على ميزان المدفوعات. فقد استهدفت السلطة التشريعية من خلال الموازنة الاتحادية 2015 عمل البنك المركزي العراقي في سوق بيع العملة الاجنبية، اذ قيدت حجم التدخل (\*) بما لا يزيد عن (75) مليوناً من الدولار تقريباً. لذا ارتفع سعر الصرف المعلن للدولار من (1166) دينار لكل دولار في عام 2013 الى (1190) ديناراً لكل دولار مقابل ارتفاع سعر الصرف السوقي للدولار من (1232) دينار لكل دولار في عام 2014 الى (1247) ديناراً لكل دولار، في حين بلغت الفجوة بين سعر الصرف المعلن للدولار (النافذة) وسعر الصرف السوقي للدولار بمقدار (57) نقطة في عام 2015 بعدما كانت تشكل بحدود (26) نقطة في عام 2014. لتصل هذه الفجوة الى اعلى نقطة لها عام 2016 اذ بلغت (85) نقطة. وعليه يتضح ان ارتفاع الفارق بين السعريين هو دليل على ان ما يعرضه البنك المركزي في السوق رغم غزارته من نقد اجنبي عند سعر الصرف المثبت لم يوازي الطلب عليه، بالرغم من ارتفاع كمية المبيعات من العملة الاجنبية في السوق النقد الاجنبي الا ان الفجوة توسعت تدريجياً بين سعر الصرف المعلن (النافذة) وسعر الصرف السوقي (اسماعيل، 2015، 33-39).

\* عندما ازدادت سرعة معدل تقلب سعر الصرف السوقي اثناء سريان القيد التشريعي على عرض الدولار واقتراجه من السعر الذي كان عندما ازدادت سرعة معدل تقلب سعر الصرف السوقي اثناء سريان القيد التشريعي على عرض الدولار واقتراجه من السعر الذي كان سائداً قبل 2007. اتجهت السلطة النقدية من جديد الى زيادة حجم تدخلها في سوق النقد الاجنبي بضح المزيد من الدولارات مستندة الى امرين، اولاً يتمثل بمضاغفة البنك المركزي حصة شركات الصيرفة من الدولار، فقد سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الحكومية الرافدين والرشد العراقي للتجارة) بفتح منافذ بيع الدولار لشركة الصيرفة. ثانياً قرار المحكمة الاتحادية بقبول الطعن المقدم من البنك المركزي بشأن بعض مواد الموازنة الاتحادية وخاصة المادة (50) فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات الدولار (283) مليون دولار في 2015/8/9 ثم (286) مليون دولار في 2015/8/10 وتراجعت الى (261) مليون دولار في 2015/8/20 (اسماعيل، 2015، 51).

## جدول (3)

سعر الصرف المعلن (النافذة) والسعر الصرف السوقي والفرق بينهما (الفجوة بين السعرين) للمدة (2003-2016)

السنة	سعر صرف الدولار في النافذة (1)	سعر صرف الدولار في السوق الموازي (2)	الفجوة (الفرق بين السعرين) دينار/دولار (1)-(2)=(3)	مبيعات البنك المركزي في النافذة (مليون دولار) (4)	ايرادات القطاع الخاص <sup>(*)</sup> مليون دينار (3)*(4)=(5)
2003	1896	1936	40	293	11720
2004	1453	1453	0	6108	0
2005	1469	1472	3	10462	31386
2006	1467	1475	8	11175	89400
2007	1255	1267	12	15980	191760
2008	1193	1203	10	25869	258690
2009	1170	1182	12	33992	407904
2010	1170	1186	16	36171	578736
2011	1170	1196	26	39798	1034748
2012	1166	1233	67	48649	3259483
2013	1166	1232	66	53231	3513246
2014	1188	1214	26	51728	1344928
2015	1190	1247	57	44304	2525328
2016	1190	1275	85	33524	2849540

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية (2003-2015)، بغداد: المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

- الاعمدة (3)، (5)، من عمل الباحث.

- البنك المركزي العراقي (2016)، <https://www.cbi.iq>.

بناء على ما تقدم ، يمكن القول بان ضغوط الطلب على الدولار سوف تشتد واستجابة العرض منه تضعف ويميل السعرين الى مزيد من الافتراق مع كل انخفاض مستقبلي في اسعار النفط في حال استمرار البنك المركزي بدعم سعر الصرف الثابت ولا يستجيب لانخفاض اسعار النفط وتراجع التدفقات الداخلة من النقد الاجنبي وعجز ميزان المدفوعات مما قد ينعكس سلبياً على وضع الاحتياطيات الدولية التي يستخدمها البنك المركزي في تدخله في سوق الصرف الاجنبي للدفاع عن سعر الصرف المعلن للدينار مقابل الدولار. فضلا عن قيام البنك المركزي ببيع العملة الاجنبية في السوق بالسعر الرسمي وبالفارق الموضح مع السعر السوقي من شأنه ان يخلق توسع في طلب على هذه العملة من قبل القطاع الخاص (المصارف وشركات التحويل) ليزيد من ايراداته من خلال اعادة بيع الدولار بسعر اعلى، ويقدر حجم هذه الايرادات بمقدار الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي ومثليه السوقي مضروباً بمقدار مبيعات الدولار الى القطاع الخاص (اسماعيل، 2015، 41-44).

## الاستنتاجات والتوصيات

## اولاً: الاستنتاجات

توصل الباحثان من خلال ما تم تناوله في البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. تشير نتائج تطور سعر الصرف المعلن (الرسمي) والسوقي خلال المدة (2003-2010) استجابة ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي الى اجراءات السياسة النقدية المتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطيات الدولية لتخفيض قيمة الدولار ازاء الدينار عن طريق وفرة عرض العملة الاجنبية وامتصاص جزء من السيولة او الارصدة النقدية من اجل التصدي لارتفاع المستوى العام للاسعار فضلاً عن تعزيز الثقة بالعملة الوطنية، بينما تظهر نتائج المدة (2011-2016) تثبيت سعر الصرف المعلن مع ضعف استجابة سعر الصرف السوقي لتدخل البنك المركزي العراقي في السوق الاجنبي وبالتالي ارتفاع حجم التباين بين السعرين.
2. ازدياد معدل الفجوة بين السعر الصرف المعلن وسعر الصرف السوقي بشكل متصاعد خلال مدة الدراسة لتصل الى اعلى مستوى لها عام 2016 بما يقارب 85 دينار لكل دولار اي بنسبة 7.2% بالمقارنة مع النسبة المقبولة وهي 2% بموجب اتفاقية صندوق النقد الدولي.
3. ان مواصلة البنك المركزي العراقي بدعم العملة المحلية من خلال عرض العملة الاجنبية في السوق بسعر رخيص يؤدي الى رفع طلب القطاع الخاص على العملة الاجنبية وبالتالي اتساع الفجوة بين السعرين.
4. ان الابقاء على سعر الصرف المعلن (الرسمي) ثابت بحكم الواقع يعني التضحية بالاحتياطيات الدولية.

\* تتضمن هذه الاسيرادات مقدار العمولة التي تدفعها المصارف وشركات التحويل المشاركة في النافذة الى البنك المركزي .

## ثانياً: التوصيات

يوصي الباحثان وبناء على ما توصلا اليه بالاتي:

1. التأكيد على ان تخفيض سعر صرف الدينار العراقي (رفع سعر صرف الدولار) يمكن ان يؤدي الى تقليص الفجوة بين السعيرين وبحول جزء من الارباح التي يحققها القطاع الخاص لتمويل جزء من عجز الموازنة.
2. ان رفع سعر صرف الدولار يؤدي الى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة مما يدفع بالاتجاه نحو تخفيض حجم الطلب على المستوردات ويساهم في تحسين الميزان التجاري، لكنه من جانب اخر يزيد من العبء على المستهلكين ولاسيما اصحاب الدخول المحدودة جراء ارتفاع اسعار الاستيرادات.
3. التأكيد على دعم القطاعات الانتاجية غير النفطية (الزراعية والصناعية) التي تساهم في توفير السلع والخدمات من اجل تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الازمات الخارجية، فضلاً عن تغطية الطلب على السلع والخدمات من اجل تقليل الاعتماد على الاستيرادات وبالتالي تخفيض الطلب على الدولار.

## قائمة المصادر

### اولاً: المصادر العربية

#### أ. الكتب

1. امين، هجير عدنان زكي، 2008، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، سوريا: دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، 308.
2. حاتم، سامي عفيف، (2000) دراسات في الاقتصاد الدولي ، الطبعة الخامسة ، مصر: القاهرة ، دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر.
3. حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، (2010) الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الاجنبية، الطبعة الاولى ، الاردن : عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
4. الحسني، عرفان تقي، (2002) التمويل الدولي، الطبعة الثانية، عمان، دار مجدلاوي للنشر.
5. شهاب، مجدي محمود. ناشر، سوزي عدلي، (2010)، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بناية الزين شارع القطاري مقابل السفارة الهندية.
6. عبد القادر، السيد متولي، (2010)، الاقتصاد الدولي والنظرية والسياسات، الطبعة الاولى، عمان- الاردن، دار الفكر ناشرون وموزعون.
7. العظيم، حمدي عبد، (1987) سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة ، مصر – القاهرة، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر.
8. علي، احمد ابراهيم، (2012)، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، الطبعة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
9. كريانين، مورديخي. (2010) الاقتصاد الدولي مدخل السياسات. محمد أبراهيم منصور (مترجم)، علي مسعود عطية(مترجم). الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

#### ب. رسائل واطاريح

1. سلمى، دوحة، (2015) اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضرم بسكرة.
2. عبد، ايد حماد، (2013) العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي في دول نامية مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. عزيز، داليا رؤوف، (2016) اثر سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على حسابات ميزان المدفوعات للمدة (2004-2013) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية.
4. العطوان، خالد شامي شوان، (2009)، اختيار نظام سعر الصرف في اطار سياسة أحتواء التضخم في الاقتصاد النامي المفتوح مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
5. علوان، حسين حسب الله، (2014) تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رساله ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. عمر، حميدات، (2011)، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر.
7. فاطس، منال علي، (2017)، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2003-2015، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
8. كريم، فلاح حسن، (2010)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1980-2008)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

#### ج. شبكة المعلومات:

1. البنك المركزي العراقي (2016)، <https://www.cbi.iq>.
2. مرزا، علي، ( 18 شباط، 2013 ) مزاد العملة الاجنبية والاحتياطيات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net/ar>.

#### د. الدوريات:

1. اسماعيل، عوض فاضل، (2012)، تقويم سياسة رفع الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد34.

2. اسماعيل، عوض فاضل، (2015)، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد46.
3. باداوي، سردار عثمان خدر، (2015) تحليل العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي ومعدل التضخم دراسة تطبيقية لمحافظة اربيل للمدة 2008-2014. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الاصدار 47.
4. باداوي، سردار عثمان خدر. اسماعيل، هيو عثمان، (2015) تحليل اثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كردستان، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد7 العدد 13.
5. البرواري ، محمد سلمان محمد. سمائل، خديجة قادر،(2011) أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام للأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة 1994-2006 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، مجلة تنمية الراقدين، مجلد33، العدد102 .
6. البنك المركزي العراقي، (2003-2015)، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
7. الجبوري، سوسن كريم هودان، (2015) التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2000-2013) بأستخدام نموذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 13، الاصدار 36.
8. حسين، ابتسام علي، (2015) أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقي ازاء الدولار الامريكي في السوق الموازية للمدة (2003-2010) مجلة الادارة والاقتصاد. العدد 104.
9. داغر، محمود محمد محمود. محمد، بلال قاسم، (2017)، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراقي للمدة (2003-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 99، المجلد 23.
10. داغر، محمود محمد. معارج، حسين عطوان مهوس،(2015)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة(2004-2012)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد84.
11. الربيعي، رجاء خضير عبود. الاسدي، صباح رحيم مهدي، (2010) اثر حركة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية دراسة تحليل في بعض الدول العربية للمدة(1990-2007)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 314، الاصدار 8.
12. الساعدي، صبحي حسون. عبد، اباد حماد، (2011) أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 4، العدد 7.
13. الشبيبي، سنان،(2007) ملامح الساسية النقدية في العراق ، بحوث ومنشورات صندوق النقد العربي ، ابو ظبي .
14. الشماع، همام. العمري، عمر هاشم، (2001) أثر التعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد.
15. عبد الرحيم، ثريا، (2007)، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد13، عدد 48.
16. عكاوي، عمر محمود. سلمان، زهير حامد،(2014)، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في الدينار العراقي لمدة (2003-2011)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد101.
17. عمر، دانيا احمد، (2010) اهمية سعر الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات للدول النامية المختارة للفترة (1989-2007) ، المؤتمر الوطني الاول والعلمي العاشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد1.
18. غيدان، جليل كامل. حمه، استبرق اسماعيل، (2015) اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة(1990-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17.
19. فهد، نصر حمود مزنان، (2012) اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي(2003-2010) مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بابل، مجلد 260، العدد 7.
20. اللامي، علي حسين نوري، (2016) مبيعات الدولار الامريكي واثرها في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد20، الصفحات 248-260.
21. نايف، فوزي جار. فرحان، سعدون حسين،(2009) اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، مجلة تنمية الراقدين\_العدد93 مجلة31.
22. نعمة ، سمير فخري ،(2011) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة من (1975-2006) ، الطبعة العربية، الاردن، دار البيازوري العلمية للنشر والطباعة.
23. وارتان، سونيا ارزروني، (2016) سعر الصرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18 العدد3.

### ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Levy-Yeyati E. , Sturzenegger F. , (2005), Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words, European Economic Review 49, p.1603-1635.
2. M.Dunn Jr., R. , Mutti, J. H., (2004), International Economics, 6<sup>th</sup>.
3. Moghadam, Raza. Ostry, Jonathan D. Sheehy, Robert, (2011), Assessing Reserve Adequacy, International Monetary Fund.